Comprehensive Journal of Science
Volume (10), Issue (38), (Dec, 2025)
ISSN: 3014-6266

مجلة العلوم الشاملة
المجلد (10) العدد 38 ديسمبر 2025
ردمد: 3014-6266

الاستراتيجية الأمريكية وتحولات النظام الدولي

صلاح مصطفى الأمين . محاضر بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة طرابلس

البريد الالكتروني slahalamyn644@gmail.com

تاريخ الاستلام:2025/11/1 –تاريخ المراجعة: 2025/20/15– تاريخ القبول: 2025/11/25– تاريخ للنشر: 11/12/ 2025

ملخص البحث

تعد الاستراتيجيات الأمريكية الوسيلة التي تسعى بها الولايات المتحدة لتحقيق أهدافها الوطنية داخليًا وخارجيًا، لذا تُعدّ موضوعًا أساسيًا من مواضيع السياسة الدولية. فتُركّز هذه الإستراتيجيات على عدد من الأهداف، مثل تعزيز القوة الاقتصادية والتقنية، وتحسين الأمن القومي، والتأثير على التغيرات السياسية في جميع أنحاء العالم. وتركز هذه الدراسة على تحديد أهم الأدوات والعناصر للإستراتيجيات الأمريكية التي تمكنت من خلالها المحافظة عل هيمنتها على النظام العالمي في إطار التحولات والتغيرات التي طرأت المجتمع الدولي.

الكلمات المفتاحية: الاستراتيجية – الاستراتيجية الأمريكية– السياسة الخارجية الأمريكية– النظام الدولي

Abstract:

American strategies are the means by which the United States pursues its national objectives both domestically and internationally, making them a central topic in international politics. These strategies focus on several goals, such as enhancing economic and technological power, improving national security, and influencing political changes worldwide. This study focuses on identifying the most important tools and elements of American strategies that have enabled it to maintain its dominance in the global system amidst the transformations and changes that .have occurred in the international community

Keywords: Strategy – American Strategy – American Foreign Policy – International System

مقدمــة

بعد بروز قوى دولية منافسة في الساحة العالمية مثل الصين وروسيا، فتوجهت الإستراتيجية الأمريكية في العقود الأخيرة نحو التنافس العالمي. و ترى في سياستها الخارجية الآن بالقوة الصلبة و السياسة الناعمة تشكل أكثر توازنًا وللحفاظ على نفوذها على النطاق العالمي، فكان على القادة الأمريكيين تقييم ومراجعة التكتيكات الأمريكية في سياق تكيفهم مع الظروف السياسية والاقتصادية المتغيرة. وتؤكد الواقعية أن التنافس على الموارد المحدودة يصبح لعبة محصلتها صفر، حيث يُنظر إلى فوز

أحد الطرفين على أنه خسارة للطرف الآخر، حتى لو تحقق الأمن وفقًا للنظرية الليبرالية دون تعريض أمن الدول الأخرى للخطر، سواء أكانت مشتركة أم لا. ووفقًا للمدرسة الواقعية، يُسبب النمو الندرة، مما يُفاقم التنافس أو الصراع. وهذا يعني أنه حتى في ظل الأمن، تستمر التنافسية الدولية. فالحفاظ على الوضع النسبي القائم للقوة، وبالتالي على درجة الأمن والهيبة والنفوذ داخل النظام، أمرٌ ضروري لتحقيق مزايا إضافية. ولا تجد الولايات المتحدة أي مشكلة في خوض الحرب للدفاع عن هيبتتها أو تعزيزها. وتندرج جميع أغلب الأهداف الاستراتيجية ضمن مفهوم الأمن القومي. لهذا السبب، لا يمكن لصانعي القرار التنازل عن الأهداف الاستراتيجية العليا أو التخلي عنها، وسيكون بقاء الدولة مهددًا في حال عدم تنفيذها.

مخطط الدراسة

مشكلة الدراسة: تتمثل إشكالية هذه الدراسة في السؤال المحوري التالي: ما هو المنظور الاستراتيجي الأمريكي للنظام العالمي الجديد وتحولاته؟. وتتفرع من هذا السؤال التساؤلات الآتية:

ما هي الرؤية الاستراتيجية الأمريكية للنظام الدولي ما بعد الحرب الباردة؟.

إلى أي مدى تتناغم الرؤية الاستراتيجية الأمريكية للنظام الدولي الجديد مع توجهات الهيمنة؟.

ما هي الخطط الاستراتيجية الأمريكية للتعامل مع تحولات النظام الدولي الجديد؟.

ما مدى تأثير الاستراتيجية الأمريكية على موازين القوى الدولية في النظام العالمي الجديد؟

فرضيات الدراسة

تنطلق هذه الدراسة من الفرضية التالية: تتأثر الاستراتيجية الأمريكية إلى حد كبير بالمنظور الأمريكي ورؤيته للنظام العالمي الجديد.. وتتعامل هذه الفرضية مع المنظور والرؤية الأمريكية للنظام العالمي الجديد كمتغير مستقل له تأثيره على الاستراتيجية الأمريكية وأدواتها في التعامل مع تحولات النظام الدولي كمتغير تابع.

أهمية الدراسة: تُتيح هذه الدراسة من خلال موضوعها لفهم كيفية تعامل الولايات المتحدة مع الأزمات الدولية، مثل الحروب وتغير المناخ والأمراض. كما تُساعد الدراسة على تقييم كيفية تعامل الولايات المتحدة مع القضايا المعقدة التي تؤثر على مناطق مختلفة من العالم،و تكتسب هذه الدراسة أهمية في دراسة كيفية تأثير سياسات الولايات المتحدة على علاقاتها الدولية..كما تساعد هذه الدراسة الباحثين وصانعي السياسات على تطوير قدرتهم على تقييم أساليب القوى العظمى.

أهداف الدراسة تتمثل أهداف هذه الدراسة في التالي:

دراسة أهداف السياسة الخارجية الأمريكية. وكيفية تغير سياسات الولايات المتحدة مع مرور الوقت.

تحليل إستراتيجية الأمن القومي الأمريكي.وتحليل كيفية تأثير الاعتبارات الاقتصادية على السياسات الأمريكية.

دراسة إستراتيجية الولايات المتحدة لمعالجة القضايا العالمية المعاصرة.

منهجية الدراسة: نظرا لطبيعة هذه الدراسة فهي تعتمد على المنهج الوصفي التحليلي كمنهج اساسي من خلال تحليل الاستراتيجيات الأمريكية المختلفة التي اعتمدتها في السياسة الداخلية والخارجية على مر الزمن، مع تحليل أبعادها

وأهدافها وتقييم آثارها. يمكن أن يتضـمن المنهج تحليلاً مقارناً في بعض الحالات مع اسـتخدام للمدخل التاريخي في بعض الجوانب التاريخية مع أسلوب:دراسة الحالة المتعلق بالحالة للولايات المتحدة.

حدود الدراسـة:فالحدود الزمنية: تقتصـر على الفترة ما بين 1990-2025. الحدود الموضـوعية: تقتصـر الدراسـة على بعض الاستراتيجيات السياسية أو الاقتصادية للولايات المتحدة دون التطرق إلى جميع الجوانب الأخرى.

تقسيم الدراسة : تم تقسيم الدراسة على هذا النحو فالمبحث الأول دور السياسة الخارجية في الإستراتيجية الأمريكية- تأثير اسـتراتيجيات الولايات المتحدة على موازين القوى العالمية المبحث الثاني: اسـتراتيجيات الولايات المتحدة في الاقتصـاد والتكنولوجيا المطلب الأول: إستراتيجية الابتكار والتكنولوجيا المطلب الثاني:الإستراتيجية الاقتصادية الأمريكية في العالم.

الدراسة النظرية

المبحث الأول: استراتيجيات الولايات المتحدة الأمريكية على الصعيد السياسي والعسكري

المطلب الأول: دور السياسة الخارجية في الإستراتيجية الأمريكية

تعد الولايات المتحدة الأمريكية القوى العظمى الأولى في العالم، فلعبت دورًا محوريًا في إرساء النظام الدولي المعاصر على مر السـنين. وتُحدد مناهجها المتنوعة والمتكيّفة في التعامل مع المشـكلات العديدة التي تُفرزها الأحداث الدولية تكتيكاتها السياسية والعسكرية. وترتبط أجندات الولايات المتحدة العسكرية والسياسية ارتباطًا وثيقًا بسياستها الخارجية التي تُركّز أحيانًا على القوة العسكرية، وأحيانًا أخرى على القيم الديمقراطية وحقوق الإنسان من خلال تعزيز علاقاتها الدولية وإنشاء منظمات سياسـية واقتصـادية دولية كالأمم المتحدة وصـندوق النقد الدولي، سـعت الولايات المتحدة إلى ترسـيخ هيمنتها العالمية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية. ويُعدّ بناء قوة عسـكرية قادرة على التدخل في أجزاء أخرى من العالم أحد اسـتراتيجياتها ومن خلال سياستها الخارجية التي تتجاوز مجرد الجانب السياسـي أو الاقتصـادي، لذا فتعتبر السياسـة الخارجية الأمريكية هي الأداة الأولى لتنفيد الاستراتيجيات الأمريكية .

أولاً: المفهوم والماهية للإستراتيجية والسياسة الخارجية

1-مفهوم الاسـتراتيجية .يسـتخدم مفهوم الإسـتراتيجية على نطاق واسـع ويُناقش كثيرًا. وبدون تعريف مُحدد أو تحديد لأبعادها وأركانها وعناصرها والمفاهيم الأخرى المُرتبطة بها، فإنها تُعتبر مفهومًا يُشير إلى معانٍ مُتعددة، سواءً في الشؤون السياسية أو الاقتصـادية أو العسكرية. ولأنها أفكار مُعقدة ذات معانٍ مُتعددة في جوهرها، فإن هذا يُشبه العديد من المفاهيم الأخرى التي تحتاج إلى وصـف دقيق. (الحربي،2010م،ص 85 – 106). لقد تطور مفهوم الاسـتراتيجية كمصـطلح عسـكري عبر مختلف عصـور التاريخ العسكري وفقاً لاختلاف وتطور التقنية العسكرية في كل عصـر عن الآخر، ووفقاً لتباين المدارس الفكرية والسياسية، ومن هنا تنبع صعوبة تقديم تعريف شامل لكلمة "استراتيجية"، لأنه لا يوجد تعريف موحد متفق عليه لها، باعتبارها تتطور وفقاً للتطور الاقتصادي والسياسي، لذلك نجد أن لكل دولة، وخلال فترة معينة، استراتيجية عسكرية خاصة ترتبط بالعوامل: الاقتصادية والسياسية والعسكرية والجغرافية، ونجد أيضاً أن أية استراتيجية فعالة يجب أن تبنى على الخبرة وتستفيد من دروس الماضـي، وأن تصـاغ في إطار مناسب للمستقبل. إن الاستراتيجية كمصطلح مشتقة أصـلاً من الكلمة اليونانية (Strategos) التي تعني: فن قيادة القوات المسلحة. وكما قلنا فقد تطور هذا التعريف وتعددت تعابيره، ومن أهم تعريفات الاسـتراتيجية: تعريف "كلأوزفيتز Clausewitz "مؤسـس علم الاسـتراتيجية التقليدية، بأن الاسـتراتيجية هي: "فن استخدام الاشـتباك من أجل هـــدف الحرب (فهمي ،2009،ص13)وقد عرفها أيضـاً بأنها: "فن إعداد المعارك"، أو هي: "الخطة العامة لحملة عسكرية كاملة ." أما ليد هارت فعرفها بانها فن توزيع واستخدام الوسائط العسكرية لتحقيق الهداف السياسية".

أما مولتكة فعرفها بأنها "عملية الموائمة الصحيحة للوسائط الموضوعة تحت تصرف القادة لاتحقيق الأهداف".(فهمي، 2009،ص13).

2- **مفهوم السياسة الخارجية:** عند دراسة العلوم السياسية، غالبًا ما يُطرح مفهوم السياسة الخارجية. يصعب على علماء السياسة عمومًا، وعلماء العلاقات الدولية خصوصًا، التوصل إلى صياغة شاملة تُجسّد جوهرها بدقة. ونتيجةً لذلك، ابتكر الباحثون معانٍ متعددة لها. في الواقع، إذا نظرنا إلى تعريفات السياسة الخارجية في مختلف الدراسات الأكاديمية، فإن أول ما يلفت انتباهنا هو وجود خلاف بين الباحثين حول ماهية هذه السياسة ومدى صعوبة تحديد أبعادها التي تصف كيفية ارتباطها ببعضها البعض.ولهذا السبب، نرى أن الكثير من الأبحاث قد خلطت بين السياسة الخارجية والعلاقات الدولية، واصفةً إياها بأنها خلاصة السياسات الخارجية لجميع الحكومات، أو على الأقل تلك التي تؤثر عليها من منظور علمي. من ناحية أخرى، تشمل العلاقات الدولية أكثر من مجرد مجموعة من السياسات الخارجية للحكومات، وفقًا لجيمس دوجيرتي روبرتس.(فكرت،1981، ص 16).ويُشار إلى تنفيذ وصياغة وتقييم قرارات السياسة الخارجية لدولة واحدة، والتي تُحركها مصالحها أو وجهات نظرها حصريًا، باسم السياسة الخارجية. بغض النظر عن بُعدها الدولي، للسياسة الخارجية للدولة أسسها الداخلية الخاصة. فبينما تنشأ العلاقات الدولية بين دولتين أو أكثر في مكان آخر، تُصنع السياسة داخل الدولة. وهذا يدل على تجاهلنا للسياسة الخارجية والعلاقات الدولية. تشمل العلاقات الدولية مجموع القوى المختلفة وشبكة من النتائج الناتجة عن سلسلة من التفاعلات (فعلًا وردود فعل) للسياسة الخارجية لدولة ما مع دول أخرى، مع أنه يمكن الادعاء بأن لصانعي القرار السياسي تأثيرًا كبيرًا على السياسة الخارجية. بصفتها عضوًا مشاركًا في المجتمع العالمي، يجب على الدولة المعاصرة تخطيط سياستها الخارجية. ولا يمكن للدولة أن توجد دون مشاركة، سواء كقوة سياسية اجتماعية أو لأن سياسات الدولة تتشكل من خلال أيديولوجية نظامها السياسي الداخلي ومصالحه. وبناءً على ذلك، تركز الإجراءات السياسية لكل دولة على تحقيق أهداف سياسية، أو أهداف سياسية محددة للدول مع الدول الأخرى في سياق العلاقات الدولية.(أحمد، 2009، ص21).

ثانياً الأهداف الرئيسية للسياسة الخارجية الأمريكية

إن الحرية المطلقة للتصرف في هذا المجال محض خيال، والدول ليست حرة في اختيار سياستها الخارجية. الحرية الوحيدة التي تتمتع بها هي القدرة على اتباع مساراتها الخاصة داخل حدودها. تتأثر الدول الكبيرة والصغيرة على حد سواء بهذا. ومع ذلك، فإن قدرات الدولة ونقاط قوتها – سواء أكانت مادية أم معنوية أم اجتماعية – تحدد مدى حرية التصرف التي يمكن ممارستها، ومدى ضآلة هذه الحرية.(Buzain, 1998).

1. مكانة أمريكا في العالم: بعد الحرب الباردة انفردت الولايات المتحدة بالهيمنة على النظام الدولي وامست القوة العظمى في العالم ، فالولايات المتحدة هي الدولة الوحيدة التي خرجت من الصراع وهي الأفضل في جميع النواحي ليس فقط أفضل اقتصاديًا، بل أقوى أيضًا مما كانت عليه عند بدايته. فبفضل هيمنتها الاقتصادية، كانت الولايات المتحدة المورد الرئيسي للإمدادات ورأس المال والمساعدة التقنية اللازمة لأوروبا وآسيا للتعافي من الدمار. ونتيجة لذلك، كان لدى الولايات المتحدة مجال واسع لاستخدام الدبلوماسية لتحقيق أهدافها الوطنية. إلا أن عجز الروس عن تسريح قواتهم كما هو مخطط له، واحتفاظهم بقواعد صناعية على مستوى الحرب، قلل من هيبة الهيمنة الاقتصادية الأمريكية في المجال الدبلوماسي، وفرض عليها قيودًا إضافية. جعل الواقع العسكري الروسي من المستحيل على الولايات المتحدة الاعتماد فقط على قوتها المعنوية والمادية. وضعف سمعتها كعضو جدير بالثقة في الأمم المتحدة نتيجة اضطرارها إلى تشكيل تحالفات دفاعية خلال فترات الهدوء.(يوسف ،2019،ص2-17).

2-العوامل الداخلية الأمريكية: هناك نقاط قوة ونقاط ضعف في البنية السياسية والاجتماعية الأمريكية عند النظر في كيفية تأثيرها على السياسة الخارجية. نقدم هنا بعض المتغيرات التي تؤثر على هذا المجال: التنوع العرقي والديني والاجتماعي و الأقليات المنظمة والأحزاب السياسية والانتخابات،اهتمام الكونغرس بالرأي العام المحلي والعالمي بشأن السياسة الدولية،

تقسيم السلطة بين السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية.ويُعد تحدي إقناع الرأي العام بمرونة السياسة الخارجية جانبًا مهمًا آخر. ولعلّ التأثير الأبرز يتمثل في تزايد حالة عدم اليقين والغموض في السياسة الخارجية الأمريكية، بالإضافة إلى تقويض قدرة البلاد على التحرك بسرعة وكفاءة على الساحة الدولية.مع ذلك، لا مفرّ من وجود قوى داخلية أخرى تخدم مصالح الولايات المتحدة.(يوسف ،2019م،ص17-20). ولا يمكن أن تكون السلطة الوطنية مطلقة أو غير مُقيدة. وبالتالي، لا يمكن للسياسة الأمريكية أن تكون قومية دائمًا، بالنظر إلى التقلبات المستمرة في القوة الوطنية، وبالتالي قيمتها العالمية. الولايات المتحدة، بطبيعة الحال، في حاجة ماسة إلى التكيف المستمر وبطبيعة الحال.

3- مشاكل الاقتصاد العالمي: تعمل الولايات المتحدة منذ الأزمة العالمية عام ١٩٣٠ على إنشاء نظام عالمي يدعم، من جهة، قيم الشعب الأمريكي، ويضمن، من جهة أخرى، ازدهار الدولة الأمريكية. يتطلب هذا النظام العالمي المثالي التعاون الاقتصادي بين الدول وإزالة العوامل التي تُسبب الاحتكاك الاقتصادي بين الشعوب، وفقًا للفرضية التي بُنيت عليها الإستراتيجية الاقتصادية الخارجية الأمريكية. وكان ذلك يعتمد أيضًا على فكرة مفادها أن كل هذا يمكن إنجازه في ظل اقتصاد عالمي متنامٍ ومستقر نسبيًا يضمن لكل شخص الحق في الوصول إلى الأسواق والمواد الخام، فضلاً عن الحق في الاستفادة من فرص الاستثمار المالي والبنية الأساسية للنقل.

4- قضايا الأمن العسكري الأمريكي: أولوية أي دولة هي الحفاظ على ازدهارها الاقتصادي والاجتماعي، بالإضافة إلى أمنها. يمكن أن تتخذ الأنشطة العدائية لأي دولة أشكالًا مختلفة، ولكن فيما يلي أهمها:يمكن تعريف الحرب النفسية بأنها أعمال عدائية تُمس بشرف الدولة وسمعتها في الخارج وإجراءات اقتصادية تهدف إلى تقويض الهياكل الاجتماعية والسياسية والاقتصادية لدولة أخرى.فمنذ عام1947، واجه الاتحاد السوفيتي أمريكا باستمرار بهذه الإجراءات والسياسات المُجتمعة، وفقًا للولايات المتحدة. وقد أدى هذا الفهم للأهداف السوفيتية إلى قضايا أمنية عسكرية واسعة النطاق وملحة لدرجة أنها أثرت على الطبيعة الفريدة للسياسة الخارجية الأمريكية والعلاقات الدولية. كانت العلاقات بين الشرق والغرب، ولا تزال، مُعقدة للغاية بسبب السياسة الخارجية للاتحاد السوفيتي في العالم العربي، والتي اتبعت سياسة الولايات المتحدة. لقد تغيرت هذه العلاقات على مدى السنوات العشر الماضية، ووصلت إلى مرحلة لا مثيل لها. هذا يُشير إلى الظروف والأوضاع التي أفرزتها بروز أمريكا كطرفٍ ذي اهتمامٍ بالغٍ بأحداث الشرق العربي.مع أن أمريكا أقامت علاقاتٍ عديدةً مع الشرق العربي لما يقارب قرنًا من الزمان، إلا أن هذه العلاقات اقتصرت في الغالب على المساعي الثقافية والتبشيرية والإنسانية. وإن كانت كذلك، فإنها لم تُعطِ سوى الانطباع بأنها وسيطٌ نزيهٌ في النزاع بين العرب والقوى الاستعمارية.(Peter , 2007, 3-51).

المطلب الثاني: تأثير استراتيجيات الولايات المتحدة على موازين القوى العالمية

يتأثر توازن القوى في العالم بشكل كبير بالتكتيكات الأمريكية. تُعدّ الولايات المتحدة إحدى الدول الرئيسية المؤثرة في العديد من التطورات السياسية والاقتصادية والعسكرية العالمية. وقد انتهجت الولايات المتحدة استراتيجيةً للهيمنة السياسية والاقتصادية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، من خلال إقامة تحالفات مع دول أخرى، وتعزيز قوتها العسكرية، ووضع سياسات تدعم نظامًا دوليًا يخدم مصالحها،تؤثر هذه التكتيكات على أجزاء كثيرة من العالم، بما في ذلك الشرق الأوسط وآسيا وأوروبا، بالإضافة إلى الشؤون الداخلية الأمريكية.

ويزداد عدم اليقين واحتمال الصراع والمواجهة بين القوة المهيمنة والقوى التعديلية من خلال إعادة تنظيم هيكل القوة في النظام الدولي المعاصر. في سياق إعادة توزيع عناصر القوة، بمعناها الشامل، بين أبرز القوى الفاعلة في النظام الدولي، كالقوى الناشئة مثل الصين وروسيا وخطرهاعلى تقويض هيمنة الولايات المتحدة على النظام الدولي في بداية القرن الحادي والعشرين، وفقاً لأفكار نظرية انتقال القوة.(بن الشيخ،2016،ص45). ويمكننا ايجاز أهم الوسائل في تحقيق الاستراتيجية الأمريكية :

أولاً: ألوســـائل العســـكرية الأمريكية: نشـــرت وزارة الدفاع الأمريكية عام 2010 تقرير "مراجعة الدفاع 2010–2014"، المكون من 128 صفحة، والذي أُنجز في عام كامل بمشاركة 700 من موظفي وزارة الدفاع، وأنظمة الأسلحة، والمؤسسات البحثية ذات الصلة، والمتخصصين العسكريين. ويستعرض التقرير قائمة بالقضايا الاستراتيجية التي تواجه الولايات المتحدة كما حدث تُطوّر الصين كميات هائلة من الصواريخ المتطورة متوسطة وطويلة المدى، بما في ذلك صواريخ كروز، كجزء من استراتيجية لتطوير قواتها العسكرية. كما تُصنّع غواصات هجومية جديدة مزودة بأنظمة دفاع صاروخي بعيدة المدى وأسلحة متطورة. ومن بين قدراتها الأخرى الطائرات المقاتلة الحديثة، وشبكات الكمبيوتر، والحرب الإلكترونية، وأنظمة الدفاع الفضـــائية. ويُلقي غياب الانفتاح والشـــفافية وتبادل المعلومات بظلال من الشـــك على نواياها فيما يتعلق بهذه التحديثات.ســتُشــكّل أنظمة الدفاع المتكاملة الأكثر تطورًا وفتكًا التي تمتلكها بعض الحكومات المعادية عقباتٍ خطيرة أمام القوات الجوية الأمريكية في المعارك المستقبلية. ونظرًا لقدرة العديد من الحكومات على تعطيل أو تدمير الأقمار الصناعية المُستخدمة في الاتصـالات أو المراقبة أو العمليات العسكرية، فإن أنظمة الصواريخ أرض–جو المتطورة – التي تُساعد روسيا في نشرها – ستُشكّل تهديدًا متزايد الأهمية للأنشطة العسكرية الأمريكية حول العالم. وبما أن "الجهات الفاعلة غير الحكومية" تمتلك الآن طائرات بدون طيار وأنظمة صواريخ دفاع جوي محمولة إيرانية الصنع، فقد اعتبرتها الدراسة أيضًا تهديدًا عسكريًا. وقد يتعرض الأمن العالمي لخطرٍ بالغ إذا استحوذ الخصوم، ولو على ترسانة متواضعة من الأسلحة النووية ووزّعوها على هذه المنظمات، مما يُخلّ بالتوازن الأمني في المناطق الاســتراتيجية من العالم.(الاكريني،2003م، ص58–71). وتُعد شبكات المعلومات والاتصــالات الدقيقة ضـرورية للجيش الأمريكي الحديث لتنفيذ عمليات دقيقة وناجحة في القرن الحادي والعشــرين. ونظرًا لأن وزارة الدفاع الأمريكية تشــرف على أكثر من 15000 شــبكة حاســوبية موزعة على 4000 موقع عسكري أمريكي حول العالم، فإن هذا يستلزم من الوكالة حماية شبكات الفضاء السيبراني بكفاءة، وهي مهمة صعبة. تُشغّل وزارة الدفاع ما يقرب من7 ملايين جهاز حاسوب وجهاز اتصالات يوميًا عبر88 دولة. تُعطى الأولوية للهجوم على الدفاع نظرًا لسرعة الهجمات السيبرانية. ومع تزايد تكلفة تقنيات القرصنة وتطورها وسهولة استخدامها من قبل المنافسين، تنمو هذه الميزة للمهاجمين بعد فهم النطاق العالمي للأهداف الإستراتيجية الأمريكية كقوة عظمى ذات مصـالح عالمية. (مظلوم، 2006م، ص148–161).

ثانياً الوسائل السياسية والدبلوماسية: تستخدم الولايات المتحدة الأمم المتحدة والمنظمات التابعة لها كأداة سياسية للضغط على الدول الأخرى، وفقًا لعدد من الدراســات. في عام 1990، تواصـــل الممثل الأمريكي توماس بيكرينغ مع ممثل اليمن لدى الأمم المتحدة، عبد الله صالح الأشطل، وأخبره أن التصويت ضد تشكيل تحالف بقيادة الولايات المتحدة لاستخدام القوة ضد العراق كان "التصويت الرافض" الأكثر تكلفة. أوقفت الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية تمويلها وعملها في اليمن فورًا بعد ذلك. وهذا يكشف عن الطبيعة الحقيقية للمساعدات الأمريكية، والتي ترتبط بمدى ملائمتها للهدف الأمريكي. بالإضافة إلى اللعب على المستوى السياسي والدبلوماسي الرسمي، تلعب الولايات المتحدة أيضًا على المستوى غير الرسمي. وصفت وزيرة الخارجية السابقة هيلاري كلينتون الدبلوماسية الأمريكية الجديدة في السنوات التي تلت عام 2001 بأنها "دبلوماسية عامة". بالإضـــافة إلى العمل مع الحكومات، تُركز هذه الاســـتراتيجية على التفاعل مع الأفراد والجهات الفاعلة في المجتمع، الذين تؤثر هذه الاســـتراتيجية على وجهات نظرهم وأهدافهم بشـكل أعمق. ولأننا نعيش في عصـــر معلوماتي، حيث ازدادت قيمة الرأي العام في الدول، وقد تكون الجهات الفاعلة غير الرســـمية أكثر قدرة على التأثير في الأحداث الجارية، فإنها تعتقد أن التواصل يجب أن يتجاوز الحكومة.(هاليدي، 1997م،ص 12–29).

المبحث الثاني: استراتيجيات الولايات المتحدة في الاقتصاد والتكنولوجيا

المطلب الأول: إستراتيجية الابتكار والتكنولوجيا

تُعدّ سياسات الولايات المتحدة الاقتصادية والتقنية من أهم العوامل المؤثرة في مكانتها كقوة عالمية. فقد عززت الولايات المتحدة هيمنتها على الدول المنافسة من خلال تطبيق استراتيجيات اقتصادية وتقنية مبتكرة منذ القرن العشرين. وتمكّن الاقتصاد الأمريكي من لعب دور قيادي في النظام الاقتصادي العالمي بفضل بنيته التحتية المتطورة، ومؤسساته المالية القوية، وقوته الاستهلاكية الهائلة.من قطاعي الإلكترونيات والفضاء إلى الثورة الرقمية والذكاء الاصطناعي، قادت الولايات المتحدة الطريق في تحقيق تطورات تقنية غيّرت مسار التاريخ. ويُعدّ البحث والتطوير جانبًا واحدًا فقط من مبادرات الابتكار التكنولوجي الأمريكية؛ وتشمل التكتيكات الأخرى تعزيز مناخ ريادة الأعمال، وجذب استثمارات القطاع الخاص، وتكوين تحالفات مع المؤسسات الأكاديمية فتعمل هذه التكتيكات معًا لتعزيز الاقتصاد الأمريكي وريادته التقنية، ولها تأثير مباشر على اتجاهات التجارة الدولية، وزيادة القوة الاقتصادية الأمريكية في الخارج. ولا تزال استراتيجية الولايات المتحدة في هذين القطاعين حاسمة في تحديد مكانتها المستقبلية في النظام العالمي، لا سيما في ظل الصعوبات التي تفرضها المنافسة المتزايدة من دول أخرى مثل الصين من التطوير الداخلي لمؤسساتها السياسية وقدراتها العسكرية إلى توسيع بنيتها التحتية واقتصادها، الذي أصبح منافسًا قويًا للإنتاج العالمي مجتمعًا، تُعتبر الولايات المتحدة الأمريكية إحدى القوى الكبرى التي سعت لقرون لبناء قوتها المتكاملة على جميع المستويات.(السيد،2008،ص58). تسعى السياسة الأمريكية نحو الهيمنة والسيطرة وتوسيع إمبراطوريتها كلما استُخدمت الأدوات العسكرية والسياسية. أما عند استخدام الأدوات الاقتصادية والثقافية، فتُصبح الإستراتيجية تنافسية وتعاونية في سياق العلاقات العالمية وتعزيز مكانة أمريكا في هرم النظام الدولي.

أولاً :الاقتصاد الرقمي والاستراتيجية الأمريكية: يمكن وصف الاقتصاد الرقمي بأنه اقتصاد متطور ليُنتج معايير وسمات جديدة تتجاوز تلك التي ميّزت الاقتصاد الصناعي تحديدًا والاقتصاد التقليدي عمومًاويشير مصطلح "الاقتصاد القائم على المعلومات" أيضًا إلى اقتصاد تعتمد فيه غالبية أنشطته على استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، التي أزالت جميع الحدود والقيود المفروضة على تدفق رأس المال والسلع والخدمات والمعلومات من وإلى أي مكان في العالم وفي أي وقت. ويوفر مزايا الإفصاح والانفتاح والنزاهة، ويُمكّن من إرسال واستقبال أي كمية من النقد الإلكتروني في أي وقت ومكان.(نجم ، 2004م، ص86). اكتسب قياس الاقتصاد الرقمي اهتمامًا متزايدًا في السنوات القليلة الماضية. . شهد اقتصاد الولايات المتحدة تحولاً جذرياً، حيث انتقل من اقتصاد صناعي تقليدي إلى اقتصاد يعتمد في معظمه على التكنولوجيا الرقمية. سيطرت شركات كبرى مثل جوجل وأمازون وفيسبوك وآبل على العديد من القطاعات الاقتصادية من خلال الابتكار التكنولوجي، بدءاً من التجارة الإلكترونية والذكاء الاصطناعي وصولاً إلى البحث والتطوير. وقد لعبت هذه الشركات دوراً محورياً في بناء الاقتصاد الرقمي، حيث أصبحت التكنولوجيا الآن مكوناً أساسياً للسلع والخدمات، وتفتح آفاقاً جديدة للتوسع الاقتصادي.فقد تغيّرت طريقة عمل الشركات وقطاعات الأعمال بشكل جذري بفعل الاقتصاد الرقمي. وقد ازداد الطلب على تحسين اللوائح التنظيمية والابتكار في البنية التحتية المالية نتيجةً للانتقال إلى الاقتصاد الرقمي.(مروان ،2024م،ص12). كما تهيمن الولايات المتحدة على معظم منصات التواصل الاجتماعي ومحركات البحث الدولية، حيث تُعتبر رائدة في تطوير الإنترنت وبنيته التحتية الرقمية. تقع البيانات الرقمية تحت سيطرة شركات الإنترنت الأمريكية، مثل جوجل وفيسبوك، ذات الحضور الواسع في الأسواق العالمية. وبفضل هيمنتها الرقمية، تلعب الولايات المتحدة دورًا هامًا في التأثير على السياسة الرقمية العالمية، وتعمل على تغيير التشريعات المتعلقة بحوكمة الإنترنت وحماية البيانات فيما يتعلق بالصعوبات، تواجه الولايات المتحدة صعوبات متزايدة في تنظيم السوق الرقمية، بما في ذلك إدارة البيانات وحماية الخصوصية ومخاوف مكافحة الاحتكار. وتُجبر الولايات المتحدة على تحقيق توازن بين الابتكار والمتطلبات التنظيمية، حيث تعمل الحكومات على إقرار تشريعات من شأنها منع الشركات الكبرى من التحكم في البيانات الرقمية. أما فيما يتعلق بإمكانيات المستقبل، فلدى الولايات المتحدة

فرص كبيرة للحفاظ على ريادتها في الاقتصاد الرقمي وتعزيز نفوذها الاقتصادي دوليًا بفضل التطورات التقنية المستمرة في مجالات مثل سلسلة الكتل (البلوك تشين) والروبوتات والذكاء الاصطناعي. فقد حافظت الولايات المتحدة على مكانتها كقوة اقتصادية عظمى بفضل التقدم التكنولوجي، مما جعل الاقتصاد الرقمي جزءًا أساسيًا من استراتيجيتها الاقتصادية. ومع ذلك، فإن التدابير التنظيمية التي تضمن التوازن بين حماية الحقوق الفردية وحرية الابتكار ضرورية لمعالجة القضايا الحالية التي تواجه الاقتصاد الرقمي الأمريكي. وسوف يتأثر مستقبل الاقتصاد الرقمي العالمي إلى حد كبير بمدى نجاح الولايات المتحدة في التعامل مع هذه القضايا.(Carlsson,2004, 245-264).

المطلب الثاني:الاستراتيجية الاقتصادية الأمريكية في العالم:

يُعد الاقتصاد من أهم العناصر المؤثرة في قوة الدولة. فبالإضافة إلى توفيره فرص الاستثمار والعمل للأفراد، يدعم الاقتصاد الأمن القومي والقوة العسكرية والسياسية للدولة. ولأن الدولة التي تعجز عن الحفاظ على هيمنتها الاقتصادية تفقد مكانتها على الساحة العالمية، فإن التفوق الاقتصادي يُعزز مكانتها الخارجية. وهذا ما حدث بالضبط للاتحاد السوفيتي، الذي كان مشاركًا بارزًا في النظام العالمي إلى جانب الولايات المتحدة، لكنه عانى من انهيار اقتصادي حاد أدى في النهاية إلى تفككه وانهياره. وتهدف الولايات المتحدة اقتصاديا إلى الحفاظ على هيمنتها على النظام العالمي بالطرق التالية:(Schmidt, 2020, 32-47).

أولًا: التأكيد على استمرار تفوق نموذجها الاقتصادي

نظرًا لعدد من العوامل القوية، يتمتع الاقتصاد الأمريكي بتأثير كبير على الاقتصاد العالمي. يزعم بريجنسكي، مستشار الأمن القومي للرئيس الأمريكي الأسبق جيمي كارتر، أن "القوة الأمريكية هي أساس الاستقرار العالمي، وأن أي انكماش اقتصادي في الولايات المتحدة ستكون له تداعيات عالمية كبيرة". من بين هذه العوامل ما يلي:

1. يمتلك الاقتصاد الأمريكي ربع الناتج المحلي الإجمالي العالمي، وهو اقتصاد ضخم. يبلغ الناتج المحلي الإجمالي العالمي 96.35 تريليون دولار، بينما من المتوقع أن يبلغ الناتج المحلي الإجمالي الأمريكي 23.32 تريليون دولار.(See Levy, 2005,1-33).

2. يستورد الاقتصاد الأمريكي منتجات بقيمة 325.8 مليار دولار، وهي حصة كبيرة من الواردات العالمية. ونتيجة لذلك، تعاني الدول المصدرة كلما انخفضت الواردات الأمريكية. تُظهر إحصاءات عام 2023 أن إجمالي صادرات الولايات المتحدة بلغ 257 مليار دولار أيضًا.

3. مع استحواذه على ثلثي احتياطيات النقد الأجنبي العالمية، لا يزال الدولار العملة الأهم في النظام النقدي العالمي. ولهذا السبب، تتمتع أمريكيا بمكانة فريدة عندما يتعلق الأمر بدفع ثمن الواردات باستخدام عملتها المحلية.

4. تبيع العديد من الدول حول العالم سلعها ومنتجاتها بشكل رئيسي إلى السوق الأمريكية. 83%من صادرات كندا تذهب إلى السوق الأمريكية، بينما تذهب 88% إلى السوق الأمريكية. كما تستقبل السوق الأمريكية حصة كبيرة من صادرات الصين وماليزيا واليابان وسنغافورة وتايلاند.(Keohane1984).

5. باستثمارات أجنبية بلغت 5.76 تريليون دولار في عام 2019 وحده، يُعد الاقتصاد الأمريكي من بين أكبر اقتصادا في العالم. علاوة على ذلك، فإن شراء الولايات المتحدة لمعظم الشركات متعددة الجنسيات حول العالم دليل على هيمنتها الاقتصادية. حيث تسيطر الولايات المتحدة على 100 من أكبر الشركات في العالم، بما في ذلك: شركة أبل، التي تبلغ قيمتها السوقية 2.466 تريليون دولار؛ ومايكروسوفت، التي تبلغ قيمتها السوقية 2.049 تريليون دولار؛ وجوجل، التي تبلغ قيمتها السوقية 1.267 تريليون دولار؛ وأمازون، التي تبلغ قيمتها السوقية 1.025 تريليون دولار، وفقًا لتقديرات عام 2022.(Cox, 2002, 53-70).

ثانياً الريادة الاقتصادية العالمية

يُخفي النزاع التجاري المستمر بين الولايات المتحدة والصين مشكلةً أعمق وأكثر أهمية بينهما، ألا وهي الصراع الهيكلي طويل الأمد على الهيمنة الاقتصادية العالمية. لهذا التنافس جوانب متعددة. وسيعتمد نجاح إجماع واشنطن حول اقتصاد السوق، أو إجماع بكين حول رأسمالية الدولة، وإمكانية تكراره، على السياسة الاقتصادية، وإلى حد كبير، على الاعتبارات الأيديولوجية. لقد اختلفت الصين والولايات المتحدة تاريخيًا اختلافًا كبيرًا في كلٍ من هذه العوامل. الأسواق المفتوحة، والتجارة والاستثمار الحرّان نسبيًا، والاتفاقيات التجارية التي تُوسّع تلك المعايير، وأسعار الصرف المرنة ولديها هياكل حوكمة تُعطي للاقتصاديات الكبرى الأخرى على الأقل صوتًا، كلها أمورٌ حاولت الولايات المتحدة قيادة الاقتصاد العالمي نحوها. وقد فعلت ذلك جزئيًا انطلاقًا من شعورها بالمسؤولية العالمية، لا سيما خلال المراحل الأولى من خطة مارشال ومفاوضات بريتون وودز، ولكن دائمًا مع إيمانها بأن مثل هذه المؤسسات واللوائح تُحسّن الرخاء والاستقرار الدوليين، وهو أمرٌ حيويٌ للمصالح الاقتصادية والأمنية الوطنية للولايات المتحدة (Bergsten, 2017). حافظت الولايات المتحدة منذ مطلع القرن العشرين على مكانتها كواحدة من أقوى اقتصاديات العالم، وتُعتبر نموذجًا اقتصاديًا رائدًا في السياسة الدولية والنظام المالي العالمي. ومن خلال سياسات مالية ونقدية مرنة وناجحة، تميزت الولايات المتحدة بقدرتها التي تجاوزت فترات الركود الاقتصادي باعتبارها موطنًا لشركات تقنية شهيرة مثل جوجل وآبل ومايكروسوفت وتيسلا وغيرها، فتُعتبر الولايات المتحدة مركزًا عالميًا للابتكار. وتُخصص الدولة مبالغ طائلة للبحث والتطوير العلمي، مما يُساعدها على التقدم في مجالات حيوية مثل التكنولوجيا والفضاء والذكاء الاصطناعي والطبنظراً لاحتضانها أكبر بورصات الأوراق المالية في العالم، بما في ذلك بورصة نيويورك وناسداك، تُعدّ الولايات المتحدة الأمريكية عنصراً أساسياً في إدارة النظام المالي العالمي. كما تتمتع بنفوذ كبير داخل المؤسسات المالية العالمية، مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، مما يسمح لها بالتحكم بشكل غير مباشر في السياسة الاقتصادية العالمية.بينما يُشكّل الاقتصاد الأمريكي مجموعة واسعة من الصناعات، بما في ذلك التصنيع والزراعة والخدمات والطاقة والتكنولوجيا. ويُسهم هذا التنوع في الاستدامة والاستقرار. ونظراً لكثافة سكانها وارتفاع مستويات دخلها، تُوفّر السوق المحلية الأمريكية قوة شرائية كبيرة، مما يجذب الشركات الأجنبية للاستثمار في الولايات المتحدة.(Bergsten,2018.12-37).

ثالثًا: استعادة القيادة الأمريكية. تعمل أمريكا جاهدةً لاستعادة مكانتها كاقتصاد رائد عالميًا وترسيخها، على الرغم من العقبات التي واجهتها مؤخرًا، بما في ذلك المنافسة المتزايدة من قوى اقتصادية جديدة مثل الصين، والأزمات الصحية والمالية مثل جائحة كوفيد-19. وقد سنّت قوانين لتعزيز التكنولوجيا المتطورة، وتشجيع الابتكار، ودعم الشركات المحلية. وفي إطار استراتيجية أوسع نطاقًا لإنعاش الاقتصاد الأمريكي وضمان هيمنته في المستقبل، زادت استثماراتها بشكل كبير في الطاقة المتجددة والبنية التحتية من خلال دعم رواد الأعمال، وإنشاء مؤسسات للبحث العلمي والتعليم، وتعزيز علاقاتها الاقتصادية الدولية، تُظهر أمريكا قدرتها على الابتكار والتكيف مع التغيرات العالمية. ولا تقتصر عودتها إلى موقع القيادة العالمية على الاقتصاد فحسب؛ بل تشمل أيضًا تعزيز العلاقات الدولية ودعم النظام الدولي القائم على القواعد، مما يعزز مكانتها كمركز اقتصادي وسياسي رئيسي ويساعد القادة الفرق على وضع الأهداف المشتركة وتحقيقها. تاريخيًا، كانت أقوى الحكومات هي المسؤولة عن الشؤون الدولية.(Nye ,2008, 55-68).كما تُعدّ القوة العسكرية الصارمة أكثر أهمية في السياسة الدولية منها في السياسة الداخلية الديمقراطية، ومع ذلك، حتى في العلاقات الدولية، يُعدّ الغزو أو استخدام القوة المطلقة مجرد إملاء وليس قيادة. تؤدي الحكومات الكبرى دور القيادة من خلال مساعدة مجموعات الدول في وضع وتحقيق أهداف مشتركة، وهو جوهر القيادة، عندما تساهم في توفير هذه المنافع العامة المشتركة. وقد أدت الولايات المتحدة أدوارًا مماثلة في أواخر القرن العشرين، والمملكة المتحدة في القرن التاسع عشر. ومع ذلك، فإن الدور القيادي المعقد الذي يجب أن تلعبه أمريكا في القرن الحادي والعشرين لم يعد يُجسده الصورة التقليدية للولايات المتحدة كخليفة مهيمنة للمملكة

المتحدة.(Tentori, 2013). وفيما يتعلق بالاقتصاديات عبر الأطلسي تحديدًا، ستشمل إعادة التوازن المالي تخفيض الديون، وهو ما يعتمد في المقام الأول على خفض مستوى الدين العام المرتفع، ثانيًا من الضروري لكل من الدول الراسخة والنامية استئناف التنمية الاقتصادية. فقد اعتمد توسع هذه الأخيرة بشكل كبير على ارتفاع أسعار السلع الأساسية في الأسواق العالمية. ونظرًا لعدم احتمال تعافي دول منطقة اليورو الجنوبية في أي وقت قريب، فإن آفاق التنمية الاقتصادية للاتحاد الأوروبي متباينة للغاية. وأخيرًا، هناك مؤشرات على أن الاقتصاد الصيني قد يشهد ركودًا قصير الأجل. وقد يكون هذا الركود ناتجًا عن انخفاض مستمر في الطلب على السلع المحلية من دول أخرى نتيجة أزمة اقتصادية طويلة الأمد في الغرب، بالإضافة إلى ارتفاع قيمة عملتها بعد فترة طويلة من انخفاض سعر الصرف.(Basu,2011). وبفضل مساهمتها الكبيرة في تطوير النظام الاقتصادي العالمي الحديث، تُعتبر الولايات المتحدة الأمريكية إحدى القوى الاقتصادية الرائدة في العالم. فمن خلال تطبيق استراتيجيات متكاملة تجمع بين التجارة الدولية والاستثمار، ودور قيادي في المؤسسات الاقتصادية العالمية كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي، سعت الولايات المتحدة إلى ترسيخ هيمنتها الاقتصادية على الساحة الدولية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية. وتُعدّ الولايات المتحدة الآن مشاركًا بارزًا في تشكيل الاقتصاد العالمي بفضل استراتيجياتها للعولمة، التي ساهمت أيضًا في توسيع نطاق نفوذها الاقتصادي.يُعدّ مكانة الدولار الأمريكي كعملة احتياطية عالمية، ووضع سياسات تجارية تهدف إلى التفوق على منافسيه اقتصاديًا، من الركائز الأساسية التي يُبنى عليها الاقتصاد الأمريكي. وقد ارتبطت هذه التكتيكات بانخراط الولايات المتحدة في أسواق الطاقة، وخاصة في الشرق الأوسط، وبالمساعدة الاقتصادية للدول النامية، وكلاهما يُسهم في توسيع نطاق النفوذ السياسي والاقتصادي للولايات المتحدة من خلال دراسة أدواتها التجارية والسياسية وفهم تأثيرها على توازن القوى الاقتصادية العالمية، سنحلل في هذا الجزء أبرز سمات الاستراتيجية الاقتصادية الأمريكية على الصعيد العالمي.

الخاتمة

نستخلص بهذه الدراسة ومن خلال توجهات السياسة الخارجية الأمريكية وخططها الكبرى، الاستنتاجات التالية:

1- منذ الحرب الباردة، استخدمت أمريكيا تكتيكات متطورة لمواجهة خصومها الجيوسياسيين، بما في ذلك الصين وروسيا.وهذا يستلزم معالجة هذه القضايا من خلال العمل الدبلوماسي واستخدام العقوبات والتعاون مع شركائها.

2- لا تزال القوة العسكرية للولايات المتحدة عنصرًا أساسيًا في سياساتها الدولية. ويشمل ذلك الحفاظ على وجود عسكري في أجزاء أخرى من العالم، مثل آسيا والشرق الأوسط، لمكافحة الإرهاب وحماية مصالحها السياسية والاقتصادية. كما تحافظ الولايات المتحدة على شبكة من التحالفات العسكرية والسياسية، مثل حلف شمال الأطلسي (الناتو). وتسعى هذه التحالفات إلى تعزيز التعاون السياسي والأمن الجماعي في مجموعة من القضايا الدولية.

3- يُعد الاقتصاد الأمريكي أداة نفوذ فعّالة. وتشمل سياسته فرض عقوبات على دول معينة، لا سيما خلال فترات الاضطرابات الجيوسياسية. كما تتعزز قوته الاقتصادية من خلال اتفاقيات التجارة الحرة، مثل اتفاقية الولايات المتحدة وكندا والمكسيك (USMCA). لتعزيز نفوذها في الشؤون العالمية. ولتعزيز نفوذها السياسي والاقتصادي.

4- في إطار استراتيجياتها الجيوسياسية، تلعب الولايات المتحدة دورًا هامًا في قطاع الطاقة العالمي. ورغم العقبات السياسية الداخلية، تسعى الولايات المتحدة أيضًا إلى قيادة الجهود الدولية لمعالجة تغير المناخ.

5- تُولي الولايات المتحدة الأولوية للحفاظ على إنجازاتها العلمية والتقنية في مجالات مثل الذكاء الاصطناعي والإنترنت والفضاء، حيث تُعدّ التكنولوجيا أمرًا بالغ الأهمية لتعزيز نفوذها محليًا وعالميًا.

المراجع:

أولاً المراجع العربية

1. فهمي .عبد القادر محمد . المدخل في دراسة الاستراتيجية ط1.بغداد :كلية العلوم السياسية جامعة بغداد.2009
2. الحربي، سليمان عبدالله. (2010م). مفهوم الاستراتيجية دراسة في التأصيل النظري للمفاهيم . مجلة دراسات المستقبل 4 مج2
3. فكرت نامق عبد الفتاح ، سياسة العراق الخارجية في المنطقة العربية ، بغداد : دار الحرية للطباعة ، 1981م
4. أحمد نوري النعيمي ، السياسة الخارجية ، بغداد : الدار الجامعية للطباعة والنشر والترجمة، (2009م)،ص 21
5. محمد السيد سليم ، تخطيط السياسة الخارجية ، نظرية تحليلية ،مجلة السياسة الدولية ، العدد 69 ،1982.
6. د. صالح عباس الطائي ، السياسة الدولية المعاصرة، ترجمة. احمد ظاهر .عمان:مركز الكتب الأردني.1989.
7. يوسف حسين ايبش،،أهداف السياسة الخارجية الأميركية،مؤتمر الخريجين الدائم لقضايا الوطن العربي2019.
8. بن الشيخ عصام "الهيمنة كهدف في السياسة الخارجية الأمريكية.. دراسة في أدبيات جوزف ناي فرانسيس فوكوياما، زبيغنيو بريجنسكي أنموذجا". دفاتر السياسة،مج8،ع2016،15.
9. الاكريني، إدريس الزعامة الأمريكية في عالم متغير مقومات الريادة واكراهات التراجع المستقبل العربي، 2003
10. جمال مظلوم، الشرق الوسط في الاستراتيجية الأمريكية شؤون خليجية، 2006.
11. هاليدي، فريد. ها يظل النظام العالمي تحت الهيمنة الأمريكية؟ الباحث العربي، 1997.
12. السيد أبو الخير،استراتيجية فرض العولمة الآليات ووسائل الحماية ، المجلد1.القاهرة دار السلام الحديثة،2008
13. تقي عبد سالم العاني. دور المؤسسات العالمية في اقتصاديات القرن21 مجلة آفاق عربية(2000)
14. نجم عبود نجم – الإدارة الإلكترونية – الإستراتيجية والوظائف والمشكلات.الرياض.دار المريخ للنشر .2004
15. مروان سمور .العملات الرقمية في الولايات المتحدة،(2024م)،

ثانياً المرجع الأجنبية

1. Buzain, B., Ole, W. and De Wild, J. (1998). Security: A New Framework for Analysis, Boulder, Co: Lynn Renner.
2. Peter Wallenstein, (2007). Understanding Conflict Resolution, Sage Publication, London, pp.3-51.
3. Godwin, A., Adetuwo, A., Oyedokun, M. A., & Onyedi, O. A Broad Review Aims and Objectives of American Foreign Policy: Predominance of Economic Interest,2022.
4. Carlsson, B. (2004). The Digital Economy: what is new and what is not?. Structural change and economic dynamics, 15(3), 245-264.
5. See Levy, J.S. and Thompson, W.R. (2005) 'Hegemonic Threats and Great-Power Balancing in Europe, 1495-1999, Security Studies, 14(1): 1-33.

6. See Keohane, R.O. (1984) After Hegemony: Cooperation and Discord in the World Political Economy, Princeton, NJ: Princeton University Press.
7. See Cox, M. (2002) September 11th and U.S. Hegemony-Or Will the 21st Century Be American Too?', International Studies Perspectives, 3(1): 53-70.
8. Bergsten, C. F. (2018). China and the United States: The contest for global economic leadership. *China & World Economy*, *26*(5), 12-37.
9. Nye Jr, J. S. (2008). Recovering American Leadership. *Survival*, *50*(1), 55-68.
10. See Keohane, R.O. (1984) After Hegemony: Cooperation and Discord in the World Political Economy, Princeton, NJ: Princeton University Press.
11. Tentori, D., & Zandonini, M. (2013). *Trends and Leadership Challenges in the Evolution of the Global Economic System* (No. 9). Transworld Working Paper Series.
12. Abbate, A., S. Eickmeier, W. Lemke, and M. Marcellino. 2016. "The Changing International Transmission of Financial Shocks: Evidence from a Classical Time-Varying FAVAR." Journal of Money, Credit and Banking 48 (4): 573-601.
13. Ammer, J., M. De Pooter, C. Erceg, and S. Kamin. 2016. "International Spillovers of Monetary Policy." Board of Governors of the Federal Reserve System IFDP Notes.
14. Bruno, V., and H. Shin. 2015a. "Capital Flows and the Risk-Taking Channel of Monetary Policy," Journal of Monetary Economics 71:119-32.
15. Brayton, F., T. Laubach, and D. Reifschneider. 2014. "The FRB/U.S. Model: A Tool for Macroeconomic Policy Analysis," Board of Governors of the Federal Reserve System FEDS Notes.